بريطانيا: البحرية الملكية ستلازم ناقلاتنا عبر مضيق هرمز

وزير الدفاع الأمريكي: سنرافق سفننا في الخليج بالقدر الذي تتطلبه المخاطر

وزير الدفاع الأمريكي الجديد مارك اسبر

عواصم – «وكالات»: أكد وزير الدفاع الأمريكي الجديد، مارك إسبر، أن القوات الأمريكية لن تقوم حاليا بمرافقة السفن في منطقة الخليج العربي، لكنها ستحتفظ بوجود عسكري في المنطقة «لاحتواء الاستفزازات».

وقال إسبر للصحافيين: «سنرافق سفننا بالقدر الذي تتطلبه المخاطر.. ولا أقول اننا سنرافق السفن الآن»، وفقا لما نقله موقع «روسيا اليوم»، الخميس.

ودقق انه يخطط لمناقشة هذه المسالة مع القيادة المركزية الأمريكية، المسؤولة عن الشرق الأوسط، الأسبوع القادم.

وأوضح «أستخدم كلمة «مرافقة» بالمعنى الواسع. والمرافقة لا تعني ان السفن التجارية تسير خلفنا وعلينا مرافقتها على الفور .. لكن اثناء تواجدك في المنطقة سيكون بإمكانك الرد بسرعة كافية لمنع اي استفزاز، وهذا هو العامل الرئيسي».

وأعلن وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، سابقا أن واشنطن ستقوم بإنشاء تحالف لحراسة مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي وخليج عمان، أي المنطقة التي تشهد تصعيدا جديا في حدة التوتر في الأونة الأخيرة.

ومن جهتها، قالت مساعدة وزير الدفاع الأمريكي، كاترين ويلبارغر، إن «إنشاء هذا التحالف لا يهدف لردع إيران، بل يهدف إلى ضمان أمن الملاحة، وبالدرجة الأولى عن طريق تعزيز عمل الإستخبارات والمتابعة».

كما اعتبر وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر، الأربعاء، أن المبادرة الأوروبية لضمان أمن الملاحة البحرية في الخليج «مكمّلة» لمبادرة الولايات المتحدة لمنع «استفزازات» إيران.

وأعلن إسبر أنّ «كل هذا يكمّل بعضه» في إجابة على سؤال صحافي حول «مهمة متابعة ومراقبة أمن الملاحة البحرية في الخليج» التي تعمل باريس ولندن وبرلين بخصوصها في أعقاب احتجاز إيران ناقلة نفط ترفع العلم البريطاني في مضيق هرمز.

وقال: «سيكون هناك تنسيق بيننا جميعا، وستمثّل «سنتكوم سلطة التنسيق»، في إشارة إلى القيادة الوسطى الأمريكية التي تشرف على القوات الأمريكية في الخليج.

وأشار إسبر خلال لقائه الأول مع الصحافة منذ ادائه اليمين الدستورية، الثلاثاء، في البيت الأبيض وزيرا للدفاع، إلى انه لا فرق «سواء كان ذلك ضمن مجموعة كبيرة أو ضمن مجوعات فرعية، طالما أنّ الأمور تكميلية».

وتسعى الولايات المتحدة إلى إنشاء تحالف دولي بهدف إلى مواكبة السفن التجارية في الخليج لكن لا يبدو أنّ المشروع يجتذب دولا كثيرة، إذ إن عددا من حلفاء واشنطن يبدون حريصين على عدم الانجرار نحو صراع مفتوح في المنطقة.

بدورهم، يريد الأوروبيون حماية الملاحة البحرية في الخليج لكن من دون المشاركة في سياسة «الضغوط القصوى» على إيران التي يتبعها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، خصوصا أنهم يسعون للحفاظ على الاتفاق الموقع معها في فيينا عام 2015.

من ناحية أخرى قالت وزارة الدفاع البريطانية أمس الخميس، إن البحرية البريطانية سترافق السفن التي ترفع علم البلاد عبر مضيق هرمز، بهدف الدفاع عن حرية الملاحة بعد احتجاز إيران لناقلة.

وذكر متحدث باسم الحكومة البريطانية في بيان، انه «تم تكليف البحرية الملكية بمرافقة السفن التي ترفع علم بريطانيا عبر مضيق هرمز، سواء كانت فرادى أو في مجموعات، بشرط الحصول على إخطار قبل عبورها بوقت كاف».

واضاف «حرية الملاحة مسالة حاسمة بالنسبة لنظام التجارة العالمي واقتصاد العالم، وسنبذل كل ما بوسعنا للدفاع عنها».

جونسون يؤكد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي نهاية أكتوبر

رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون

لندن – «وكالات»: قال رئيس الوزراء البريطاني، المحافظ بوريس جونسون، أمس الخميس، لوزرائه في أول اجتماع لحكومته الجديدة، إن المملكة المتحد ستنفصل عن الاتحاد الأوروبي في 31 اكتوبر القادم «بدون لكن».

واجتمع جونسون، الذي كان من أشد المدافعين عن «بريكست» في استفتاء 2016، صباح أمس مع وزرائه الجدد في مقر الحكومة بداونينغ ستريت، قبل إلقاء خطابه أمام مجلس العموم، وفقا لما ذكرته مصادر رسمية.

ولدى بدء الاجتماع، قال رئيس الوزراء الجديد، إن حكومته لديها «مهمة بالغة الأهمية» لأن الأمر يتعلق بـ«لحظة فارقة» في تاريخ المملكة المتحدة.

وأكد «نحن ملتزمون الآن، كلنا، بالخروج من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر، وقبل ذلك حتى، بدون لكن».

وإلى جانب التزامه تجاه «بريكست»، أضاف السياسي المحافظ ان حكومته لن تركز حصريا على الانفصال عن بروكسل، بل أكد أن لديه «أجندة جديدة» تضم إجراءات للاهتمام بـ«أولويات الشعب» البريطاني مثل الصحة والتعليم.

وأجرى عمدة لندن السابق تعديلات جذرية في الحكوم بعدما أقال أغلبية الوزراء الذين كانوا في حكومة تيريزا ماي وتعيين «مؤيدين لبريكست» عوضا عنهم.

ولدى تنصيبه الأربعاء رئيساً للحكومة من قبل الملكة إليزابيث الثانية في قصر بكنغهام، تعهد السياسي المحافظ بالتفاوض على اتفاق «جديد وافضل» مع الاتحاد الأوروبي بشكل يضمن الخروج منه.

مسؤول صيني: حكومة بكين تدعم جميع إجراءات هونغ كونغ لحفظ الاستقرار

السفير الصيني في القاهرة ليو ليتشانغ

بكين – «وكالات»: قال السفير الصيني في القاهرة ليو ليتشانغ، إن الولايات المتحدة تهتم بتطوير علاقتها مع الصين، وهناك جهود مكثفة لتعزيز التوافق بين الجانبين الذي تم التوصل إليه على هامش قمة العشرين، مؤكداً أنه من الأفضل العمل معاً بدلاً من الاختلاف لأنه سوف يصب في مصلحة الجميع.

وأوضح السفير خلال مؤتمر صحافي في القاهرة أمس الخميس، بمناسبة توليه منصبه الجديد، أنه منذ نهاية العام الماضي فرضت واشنطن قيوداً وعقوبات على شركة هواوي، والأعمال التجارية لها، كما مارست ضغوطاً على الدول الأخرى، والشركة تعمل على التطور التكنولوجي وتنتمي إلى القطاع الخاص، مؤكداً أن قمع الولايات المتحدة لهذه الشركة الخاصة حرمان للدول النامية من ممارسة حقها التكنولوجي.

وفيما يخص مظاهرات هونغ كونغ، قال السفير الصيني إن بعض المتظاهرين المتشددين حاصروا بعض المنشآت وأهانوا الشعار الوطني الصيني، كما حاولوا اقتحام مبنى الاتصال التابع للحكومة المركزية، معتبراً أن هذا يمثل انتهاكاً للقانون وللسيادة الصينية.

وأضاف ليتشانغ أن الحكومة المركزية الصينية تدعم كافة الإجراءات التي اتخذتها شرطة هونغ كونغ للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ومحاسبة المجرمين الذين يخالفون القانون، للحفاظ على سمعة هونغ كونغ كعاصمة تجارية.

وحول الأوضاع في منطقة تشينشيانغ المسلمة، قال السفير إن السلطات الصينية أصدرت «الكتاب الأبيض» الذي يستعرض الخطة الصينية لتنمية هذه المنطقة وتعزيز النمو بها، و«أن الصين ومصر لديهما ديانات وقوميات كثيرة، ونعتبر التعايش السلمي أساسا للعيش»، قائلا إن هناك 20 مليون مسلم في الصين ينتمون إلى 10 قوميات وهم جزء لا يتجزأ من الأمة الصينية، ويتمتع أبناء الشعب الصيني من مختلف الديانات بحرية الاعتقاد الديني، ومنطقة تشينشيانغ المسلمة تجمع كل هذا حيث يعيش أبناؤها في سلام معا.

وأوضح أن هناك ما يقرب من 400 مسجد في منطقة تشينشيانغ بمعدل مسجد لكل 500 مسلم، أي أكثر من المساجد في الولايات المتحدة وأوروبا، مشيرا إلى أنه خلال السنوات الثلاث الماضية، لم تحدث أية حوادث عنيفة أو إرهابية في هذه المنطقة، ويرجع ذلك إلى إنشاء مراكز تدريب، تلك المراكز التي تساعد في البعد عن التطرف، كما توفر المهارات الفنية لتساعدهم على الحصول على فرصة عمل في المجتمع.

الجزائر: السلطة المؤقتة ترفض خيار «المرحلة الانتقالية»

الأمين العام لرئاسة الجزائر نور الدين عيادي

الجزائر – «وكالات»: قالت الرئاسة الانتقالية في الجزائر، إن «خيار المرحلة الانتقالية يستدعي بالضرورة تجميد عمل المؤسسات الدستورية القائمة، واستبدالها بهيئات خاصة فرضت نفسها بنفسها، تعمل خارج أي إطار قانوني او مؤسساتي».

وفي مقابلات صحافية للامين العام للرئاسة نور الدين عيادي، نقلتها صحيفة الشرق الأوسط، عدّ المرحلة الانتقالية بمثابة «أمر واقع، ونظام مُرتجل ومعرض لتهديدات موازين القوى المتذبذبة، التي تفسح المجال أمام الفوضى والمغامرة، وكذا كل التدخلات بشتى انواعها، مع ما تحمله من مخاطر وتهديدات لأمن الدولة في سياق جيوسياسي مضطرب ومحفوف بالمخاطر».

ووفقا للمعارضة، تفضل الرئاسة التوجّه إلى انتخابات رئاسية في أقرب وقت، وهي الرغبة نفسها لقائد الجيش الجنرال قايد صالح. وعجزت السلطة بشقيها المدني والعسكري عن تنظيم «رئاسية» كانت مقررة في 4 يوليو الحالي، لأن المتظاهرين في الشارع رفضوها، بذريعة أن «الصندوق سيفرز بوتفليقة جديدا»، بمعنى أن المنظومة الانتخابية القديمة ما زالت قائمة، وستنجب لا محالة رئيسا بطريقة التزوير.

وقال عيادي إن «عدم إجراء الاقتراع الذي كان مرتقبا في الرابع من يوليو، منح البلد فرصة تصحيح المسعى، وفتح الطريق أمام حوار وطني، من شأنه توفير أحسن الظروف لتنظيم أمثل للاقتراع المقبل».

أما بخصوص تمديد ولاية رئيس الدولة عبد القادر بن صالح بقرار من المجلس الدستوري، علماً بأنها انتهت دستوريا في 9 يوليو الحالي، فقال عيادي، الذي كان سفيراً للجزائر لدى مالي: «حتى وإن اعتبر البعض أنه لا يحق له الفصل في عهدة رئيس الدولة، وأنه كان من المنتظر منه فقط الإقرار باستحالة تنظيم رئاسيات الرابع من يوليو (تموز)، إلا إن رأيه كان سديداً، كونه الوحيد المؤهل لتفسير الدستور في نصه وروحه، خصوصاً حين يتعلّق الأمر بمسائل مرتبطة بديمومة المؤسسات، علماً بأن أولئك الذين لا يعترفون بحق المجلس الدستوري في تفسير الدستور يمنحون أنفسهم الحق في ذلك».

وأضاف الأمين العام للرئاسة موضحاً أن «الذين ينتقدون ذلك لا يقدرون مدى خطورة تجميد الدستور على التوازنات المؤسساتية والسياسية والأمنية. إن دستورنا، ومهما كانت محدوديّته ونقائصه، يتضمن ضوابط تحول دون وقوع البلد في فخ الفراغ الدستوري والمؤسساتي، الذي يؤدي إلى غياب الاستقرار، ويفتح المجال أمام التدخل والمبادرات الاعتباطية والفوضى».

وكلف المجلس الدستوري بن صالح بإطلاق ترتيبات لرئاسية جديدة. غير أن الحراك ندد بذلك، وعدّ أن رئيس الدولة «يواجه ازدواجية من انعدام الشرعية»، أولاً أنه موروث عن نظام الرئيس السابق بوتفليقة، وثانياً أنه تجاوز عهدة الأشهر الثلاثة.

أفغانستان: مقتل 35 من الشرطة في هجوم لـ«طالبان»

كابول – «وكالات»: قال مسؤول إن 35 من رجال الشرطة الأفغانية، على الأقل، لقوا حتفهم في هجوم نفذه مسلحو طالبان، استهدف منشآت عسكرية في إقليم «تاخار»، شمالي البلاد.

وأضاف الحاكم السابق للإقليم، سيد محراب الدين، أمس الخميس، أن 12 شخصاً آخرين، بينهم ستة من الشرطة، أصيبوا في المعركة التي نشبت إثر الهجوم الذي وقع الأربعاء، واستمرت حوالي خمس ساعات بمنطقة «إشكاميش» بالإقليم.

وأوضح محراب الدين، أن مسلحي طالبان استهدفوا ثلاث نقاط تفتيش وقاعدة للجيش تستخدمها الشرطة الأفغانية.

وقال عضو المجلس الإقليمي في «تاخار»، مولوي كرمة الله، إن حصيلة قتلى الهجوم وصلت إلى 43 من رجال الشرطة، وإن هناك تسعة في عداد المفقودين.

وأضاف أن مسلحي طالبان انتشروا في القاعدة العسكرية ودمروها قبل أن يرحلوا عنها.

وزير الدفاع الياباني: إطلاق كوريا الشمالية صاروخين «مؤسف»

عواصم – «وكالات»: أطلقت كوريا الشمالية أمس الخميس، صاروخين قصيري المدى بالقرب من بلدة وونسان الواقعة على الساحل الشرقي في البحر الشرقي، حسبما قالت هيئة الأركان المشتركة لكوريا الجنوبية.

وجاء الحادث وسط حالة من الغموض المتزايد بشان آفاق المحادثات على مستوى العمل التي اتفق على عقدها قريباً قائدا كوريا الشمالية والولايات المتحدة، عندما التقيا على الحدود بين الكوريتين في الشهر الماضي.

وذكرت هيئة الأركان، أن بيونغ يانغ أطلقت صاروخاً قصير المدى الساعة 0534 صباحاً بالتوقيت المحلي، والآخر الساعة 0557 صباحاً، من بلدة وونسان في اتجاه البحر الشرقي، والمعروف أيضا ببحر اليابان، وحلقا لمسافة 430 كيلومترا ووصلا إلى ارتفاع 50 كيلومترا.

وأشارت الهيئة إلى أن الجيش الكوري الجنوبي يراقب الوضع عن كثب في حال إطلاق صواريخ إضافية مع الحفاظ على وضعية الاستعداد.

وقالت، إن سلطات الاستخبارات في كوريا الجنوبية والولايات المتحدة تجريان تحليلاً لمعرفة ما أطلقته كوريا الشمالية بالضبط.

ونقلت وكالة أنباء كيودو اليابانية، عن مسؤول حكومي ياباني لم تذكر اسمه، قوله إن «الصاروخين» سقطا في البحر قبل أن يصلا إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان ولا يشكلان أي تهديد أمني.

وكان آخر اختبار للأسلحة أجرته كوريا الشمالية في أوائل مايو الماضي.

وجاء هذا الإطلاق في الوقت الذي تجري فيه كوريا الشمالية محادثات مع الولايات المتحدة لاستئناف المفاوضات على مستوى العمل بشأن برنامجها النووي ورفع العقوبات الاقتصادية.

من جانبه قال وزير الدفاع الياباني تاكيشي إيوايا، إن إطلاق كوريا الشمالية لصاروخين، اليوم الخميس، أمر «مؤسف للغاية»، وفق ما نقلت صحيفة الشرق الأوسط، اليوم الخميس.

وأوضح مصدر بالحكومة اليابانية، بحسب وكالة أنباء «كيودو»، إن «الصاروخين باليستيان ولم يصلا إلى المنطقة الاقتصادية الحصرية لليابان، ولم يكن لهما أي تأثير على الأمن القومي للبلاد».

ومن جهتها، أكدت هيئة الأركان المشتركة في كوريا الجنوبية، أن كوريا الشمالية أطلقت اليوم «مقذوفين» لم يتم تحديد طبيعتهما باتجاه البحر الشرقي.

وقالت هيئة الأركان، وفقاً لما أوردته وكالة أنباء «يونهاب» الكورية الجنوبية، إن كوريا الشمالية أطلقت «مقذوفاً مجهول الهوية في الساعة «05:34» صباحاً (بالتوقيت المحلي) والآخر في الساعة «05:57» صباحاً، من وونسان في اتجاه البحر الشرقي، وحلقا على بعد نحو 430 كيلومتراً».

وأضافت الهيئة المشتركة «جيشنا يراقب الوضع عن كثب في حال حدوث عمليات إطلاق إضافية مع الحفاظ على وضعية الاستعداد».

وأوضحت أن هيئات الاستخبارات الكورية الجنوبية والأمريكية تحاول تحديد ما أطلقته كوريا الشمالية بالضبط.